

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي السيادة بين التعاون والمنافسة

سينزيا ييانكو

هذا الموضوع مترجم عن النسخة الإنكليزية من موقع منتدى الشرق.

عند تناول تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، يتبني معظم الباحثين حججًا واقعية، مجادلين بأنّ تكوينه كان يرتبط مباشرةً بسقوط شاه إيران عام ١٩٧٩، وظهور نظامٍ ثوريٍّ في طهران يهدف إلى تصدير ثورته إلى الجوار، ثم اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية في سبتمبر/أيلول من عام ١٩٨٠. [1] ووفقًا لهذه الحجج، فقد نُظر إلى تلك الأحداث باعتبارها نُهْدُ جوهر بقاء مَلَكِيَّات الخليج العربي: فأرادت الدول الستُّ - بتكاتفها معًا - تقديم جبهةٍ موحّدةٍ لاحتياجاتٍ أمنيةٍ مشتركة. لكن يمكن القول إنّ أولوياتها كانت تتعلّق - على نحوٍ تقليديٍّ - بحماية السيادة بقدر ما كانت تتعلّق بالأمن القومي.

فعنصر السيادة هو في الحقيقة عنصرٌ محوريٌّ للتحليل الشامل لقصة مجلس التعاون الخليجي الكاملة، فضلًا عن تطور العلاقات بين دول مجلس التعاون. وتُظهر تحليلات الوضع العام لمجلس التعاون الخليجي باعتباره منظمةً إقليميةً، استنادًا إلى التطورات الجارية منذ الثمانينيات - أنّ المجلس كان عاجزًا عن ترسيخ نفسه بصفته هيئةً تعاونيةً كاملة متكاملة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى وجود معارضةٍ كبيرةٍ لفكرة السيادة المشتركة، الأمر الذي أدّى إلى عدم وجود سلطةٍ أو شرعيةٍ فوق وطنية. [2] ويمكن القول إنّ هذه المقاومة هي نتيجةٌ ثانويةٌ للخلفية التاريخية لمَلَكِيَّات الخليج العربي نفسها. فلأنّ أعضاء مجلس التعاون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم دولًا قوميةً شابةً لم تزل استقلالها إلا حديثًا من الناحية التاريخية، «كانت السيادة جائزةً ينبغي رعايتها، وليست جائزةً ينبغي التضحية بها قربانًا لحركةٍ قوميةٍ عربية، أو جائزةٌ تُمجّد مزايًا التكامل». [3] في الوقت نفسه، لطالما اكتسبت الحُجّة القائلة بأنّ التكامل الإقليمي والتعاون الوثيق، أي حشد الموارد وتقاسمها، يطرحان فرصًا تتجاوز قدرات كلِّ دولة على حدة - لا سيما المَلَكِيَّات الصغيرة في مجلس التعاون الخليجي - لطالما اكتسبت هذه الحُجّة زخمًا بين صانعي القرار في المنطقة وخارجها. وقد ميّز مجلس التعاون الخليجي هذا الصراع الكامن بين السيادة والنزعة الإقليمية، تمامًا كما هو الحال مع المنظمات الدولية الأخرى في أرجاء العالم.

تحليل نزاعات الماضي والحاضر

فور تبني هذا المنظور، يمكن القول إنّهُ بالإمكان تحليل وتشريح خلافات الماضي والحاضر بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بصورةٍ أشمل. في الواقع، يُقدّم تاريخ العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي عدّة حالاتٍ للخلافات، وبمستوياتٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال، لم تُحلّ عدّة نزاعاتٍ حدوديةٍ طويلة الأمد في المنطقة حتى مطلع الألفية الجديدة، بما في ذلك الاتفاق الحدودي في عام ٢٠٠٣ بين الإمارات وسلطنة عُمان، ونسوية النزاع البحري القطري على جزر حوار عن طريق محكمة العدل الدولية في عام ٢٠١٠، ووضع اللمسات الأخيرة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والسعودية في عام ٢٠٠٠. [4] ومع ذلك، لم يُوضَع حدٌّ لهذه الخلافات إلا عبر تدخّلٍ فعّالٍ من المؤسسات الدولية، وليس عبر الآليات الداخلية لمجلس التعاون الخليجي. بيد أنّ بعض المشكلات الحدودية ما زالت قائمةً حتى اليوم، بما في ذلك الخلاف بين قبائل من السعودية والإمارات وعُمان على واحة البريمي، والخلاف على الحدود البحرية بين السعودية والإمارات، الذي أدّى إلى مناوشاتٍ وعملياتٍ احتجاجٍ وجيزة حتى مارس/ آذار ٢٠١٠. [5] بل وتُعَدّ الخلافات ذات التداعيات الاقتصادية القوية أشدَّ سخونةً. ويُقدّم الخلاف المستمرُّ بين السعودية والكويت على إنتاج النفط في «المنطقة المحايدة» المشتركة، وهي منطقة حدودية لم تُرسَم الحدود فيها حتى الآن - حالةً واضحةً للصراع القائم بين التعاون والمخاوف المرتبطة بالسيادة. فعلى مرّ سنوات، تصادم البَلَدَان على خلفية بناء مصفاة نفط في هذه المنطقة المشتركة، ومنح حقوق الإنتاج لشركات النفط الأجنبية، واعتماد العمّال العاملين في المنطقة، الأمر الذي أدّى إلى إغلاقٍ مطولٍ لحقل الوفرة والخفجي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. [6] وعلاوة على ذلك، لم تُؤدّ زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الكويت في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، حين كان البلدان يعانين من أجل زيادة مستويات الإنتاج لتحقيق الاستقرار في سوق النفط - إلى أيّ نتائج ملموسة في هذا الشأن. [7]

فلانَّ أعضاء مجلس التعاون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم دولاً قومية شابّة لم تتل استقلالها إلا حديثاً من الناحية التاريخية، «كانت السيادة جائزةً ينبغي رعايتها، وليست جائزةً ينبغي التضحية بها قرباناً لحركة قومية عربية، أو جائزةً تُمجّد مزايا التكامل»

وفي الحقيقة، من المثير جدًّا النظر إلى العلاقات الاقتصادية داخل مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالنظر إلى أنّ هذا الجانب أيضًا يتضمّن تساؤلاتٍ ترتبط بالسيادة الوطنية، ولو أنّها أقلُّ مباشرةً. ومع ذلك، حين تكون هذه المخاوف المرتبطة بالسيادة حاضرةً، يظهر تردّدٌ كبير. ويُعَدُّ الخلاف على مشروع العملة الموحّدة مثالاً واضحًا على ذلك: فحين أُطلق المشروع لأول مرة في مطلع الألفية الجديدة، ربما طغت المزايا الاقتصادية التي حققتها العملة الموحّدة في الاتحاد الأوروبي، التي كانت

آنذاك إحدى نقاط الحوار في مجلس التعاون حول هذا الموضوع - على التدايعيات التي يُخلفها مثل هذا المشروع على تقرير المصير المالي والاقتصادي على المستوى القطري. وفور ظهور مثل تلك التدايعيات في السياق الأوروبي، في أثناء الأزمة المالية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، علّق مشروع العملة الخليجية الموحّدة نتيجة اعتراضاتٍ من عُمان والإمارات، [8] وبعيدًا عن مسألة موقع البنك المركزي المرتقب - الذي أرادت الإمارات أن يكون في أبو ظبي وليس في الرياض مثلما اقترح - يمكن القول إنّ الوحدة النقدية الخليجية لقيت مقاومةً لأنّها كانت ستؤثر في مسائل السيادة المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، التي يظلُّ التنسيق فيها عمليةً إشكالية. فعلى سبيل المثال، جرى التوصل إلى اتفاقٍ موحد بشأن ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٦، لكنه و بمرور عامين لم يطبّق الاتفاق سوى السعودية و الإمارات، فيما كان البقية متردّين بشأن «استعدادهم فنيًا وسياسيًا». [9]

واتضح هذا الحذر بشأن السيادة على نحوٍ خاصٍّ في قضايا الدفاع والتكامل الأمني. وكان الحذر - كما هو الحال في معظم الأحيان - أقوى من جانب الدول الخليجية الأصغر، خوفًا من أن يُترجم التكامل إلى هيمنةٍ سعودية على الآخرين. [10] فعلى سبيل المثال، فإن أي قوة أمنية كبيرة على الأرجح ستقودها السعودية وتهيمن عليها، وقد تُستخدَم في مرحلةٍ ما كأداةٍ ردعٍ في وجه الأعضاء الآخرين. هذا الخوف بدوره ربما دفع كلَّ دولةٍ من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى القيام بترتيباتٍ أمنية أو معاهداتٍ دفاعية مع دول خارجية بدلًا من تطوير شبكات تعاونٍ أمنيٍّ بطابعٍ محليٍّ أكبر. وتُعَدُّ التحالفات الثنائية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة، تمامًا كما فعلت البحرين والكويت وقطر والإمارات بانضمامها إلى مبادرة إسطنبول التابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في مطلع الألفية الجديدة - مؤشراتٍ رئيسة على هذا. [11] وبالفعل، حين كانت بريطانيا هي الحامية الاسمية للأراضي التي باتت اليوم تُشكّل دول الخليج الأصغر، قبل انسحاب لندن عام ١٩٧١ من منطقة شرق قناة السويس، رُحِبَ بالدعم البريطاني باعتباره حصنًا في وجه التهديدات التي تواجه الحكّام المؤمنين بالسيادة، خارجيًا وداخليًا. [12] وفي الحقيقة، ظهر عدوٌّ من الخلافات السياسية في الماضي داخل مجلس التعاون الخليجي، تتعلّق بدور القوى العظمى غير الإقليمية باعتبارها أطرافًا فاعلة ذات امتيازاتٍ في المنطقة. فعلى سبيل المثال، حين وقّعت قطر معاهدةً للتعاون الدفاعي المشترك مع الولايات المتحدة عام ١٩٩١، كانت السعودية مستاءةً من استضافة الدوحة آنذاك للقيادة المركزية الأميركية في واحدةٍ من أكبر القواعد العسكرية في المنطقة، وهي قاعدة العُديد الجوية، لا سيما بالنظر إلى الكيفية التي اضطرت بها الولايات المتحدة إلى الانتقال من السعودية بسبب ضغوطاتٍ سياسية داخلية. [13] وكذلك لم تكن السعودية سعيدةً حين وقّعت عُمان معاهدة الدفاع الخاصة بها مع الولايات المتحدة،

أو حين وقّعت البحرين اتفاق التجارة الحرة الخاص بها مع واشنطن. [14] وبالعودة سريعًا إلى الوقت الحاضر، فإن وجود قاعدةٍ عسكرية تركية في الدوحة يُعَدُّ إحدى القضايا الجوهرية في الأزمة الخليجية الداخلية الأخيرة التي بدأت في يونيو/حزيران من عام ٢٠١٧، حين أعلنت السعودية والبحرين والإمارات ومصر قطعَ علاقاتها مع قطر، إلى جانب فرض مقاطعةٍ عليها، وطرد الدبلوماسيين القطريين، وتوجيه المواطنين القطريين بمغادرة هذه الدول في غضون ١٤ يومًا، ووقف كلِّ الحركة البرية والجوية والبحرية مع قطر. [15]

ويقدّم الخلاف المستمر بين السعودية والكويت على إنتاج النفط في «المنطقة المحايدة» المشتركة، وهي منطقة حدودية لم تُرسم الحدود فيها حتى الآن - حالة واضحة للصراع القائم بين التعاون والمخاوف المرتبطة بالسيادة

وبدورها، فإنّ هذه الأزمة الأخيرة - التي تُعَدُّ الأشدَّ في تاريخ مجلس التعاون الخليجي وبفارقٍ كبير عن الأزمات الأخرى - ترتبط ارتباطًا وثيقًا بخلافٍ دبلوماسيٍّ آخر يعود تاريخه إلى الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، والذي كان قد حُلَّ مؤقتًا بفضل الوساطة الكويتية. ففي مارس/آذار ٢٠١٤، أقدمت السعودية والإمارات والبحرين - الدول الثلاث نفسها المنخرطة في أزمة ٢٠١٧ - على اتخاذ خطوةٍ غير مسبوقه تمثّلت في السحب الجماعي لسفرائها من قطر. [16] وكان هذا التحرك ردًّا على انتهاك قطر المزعوم لاتفاقٍ أمنيٍّ شامل يعود إلى نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، يُطلق عليه «اتفاق الرياض»، ويحدّد التزاماتٍ تتّصّل على الامتناع عن دعم الأطراف الفاعلة الإقليمية المُصنّفة باعتبارها أطرافًا مُزعزعةً للاستقرار، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين وإيران وكافة المجموعات المرتبطة بهما. [17] ثم عاد السفراء المسحبون إلى الدوحة في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٤، بعد ثمانية أشهر من سحبهم، بعدما وقّع أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني اتفاقًا أمنيًّا ثانيًا، يُعرّف بـ«اتفاق الرياض التكميلي». وقد عزّزت هذه الوثيقة الثانية النقاط المُتفق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، والمتمثّلة في تماشي قطر مع سياسات خصومها، وتضمّنّت الوثيقة كذلك العديد من إجراءات التنفيذ والمتابعة التفصيلية. [18] وجرى التأكيد كذلك على ضرورة الحفاظ على أمن مصر واستقرارها، ووقف كافة الأنشطة الإعلامية المُنتقدة للحكومة المصرية، مع الإشارة على وجه التحديد إلى شبكة الجزيرة الإعلامية وتوابعها. [19]

كانت الجزيرة منذ تأسيسها عام ١٩٩٦ أداة هائلة للقوى الناعمة على مستوى المنطقة بالنسبة إلى القطريين، وكان يُنظر إليها من جانب الحكّام الآخرين في المنطقة باعتبارها صداعًا كبيرًا خارج سيطرتهم، خصوصًا السعودية التي كانت تتعرّض لتغطيةٍ مُنتقِدة مكثفة. وفي الواقع، كان سفراء قطر يُستدعون باستمرارٍ بسبب خلافاتٍ مرتبطة بتغطية الجزيرة، وشجّب السفير السعودي من الدوحة خمس سنوات بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ احتجاجًا على تغطية الجزيرة للمملكة. [20] ويظهر هذا في الحقيقة أنّ الرغبة في التماشي مع سياسات مجلس التعاون الخليجي ليست حديثة ولا مرتبطة حصراً بالعلاقات المضطربة بين قطر والسعودية. وصحيحٌ أنّ قطر أُختصت بالذكر منذ منتصف التسعينيات، حين سعى الأمير السابق حمد بن خليفة لإقامة علاقاتٍ مع إسرائيل وإيران كوسيلةٍ كذلك لتحقيق الاستقلالية الكاملة عن الرياض، لكنّ الخلافات السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي كانت موجودةً قبل ذلك بكثير. إذ كان لعمان اتهاماتها بحقّ الكويت، حين اتهمتها بأنّها تضرر التعاطف مع مجموعة ماركسية متمرّدة كانت تشط في منطقة ظفار العُمانيّة في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ووجهت أيضًا اتهامات إلى السعودية التي ساعدت الإماميين ضد السلطنة في الفترة نفسها. [21] وبالعودة سريعًا إلى الحاضر، لم تكن السعودية ولا أبو ظبي ولا البحرين سعيدةً حين اكتشفت أنّ عمان اضطلعت طيلة سنواتٍ بدورٍ رئيسٍ في التوسّط في الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران، مُخفيةً الأمر عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. [22]

واتضح هذا الحذر بشأن السيادة على نحو خاصّ في قضايا الدفاع والتكامل الأمني. وكان الحذر - كما هو الحال في معظم الأحيان - أقوى من جانب الدول الخليجية الأصغر، خوفًا من أن يُترجم التكامل إلى هيمنةٍ سعودية على الآخرين

التكامل وحلّ الصراعات

عند تحليل الخلافات السابقة بين ملكيات مجلس التعاون الخليجي، سواءً تلك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، فإنّ هناك عنصرًا لافتًا للنظر على نحوٍ خاصّ، وهو أنّ الاختلافات شائعة، ويجري تجاوزها باستمرار، لكنّها نادرًا ما تُحلّ رسميًا وبصورةٍ كاملة. بادئ ذي بدء، وهي النقطة الأهم، لا يُعدُّ حلّ الخلافات بين الحكومات مجالًا لتدخّل الأطراف الثالثة، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي نفسه. فلا توجد عملية نظامية أو آلية رسمية مؤسسية داخل مجلس التعاون الخليجي لديها الموثوقية والصلاحيّة لحلّ الخلافات بين أعضاء المجلس. [23] بل كانت وجهات النظر المتباعدة تتفق عبر مفاوضاتٍ غير رسميةٍ تضم قلّة من صنّاع القرار ضمن دوائر الحكّام والحكّام أنفسهم في أحيانٍ كثيرة. وكما هو الحال مع معظم المجالات الأخرى، فإن سياسات التفاوض تتسم بطابعٍ شخصيٍّ للغاية في مجلس التعاون الخليجي، ومن ثَمَّ تتسم بالتقلّب وتخضع للزعات الفردية. [24] لكن إن كان مزيدٌ من الاندماج قد أدّى في الواقع إلى زيادة تكلفة الخلافات داخل مجلس التعاون، فإنّ هذا الاندماج نفسه تعرّض لتحدياتٍ بسبب مخاوف تتعلّق بالسيادة.

عند تحليل الخلافات السابقة بين ملكيات مجلس التعاون الخليجي، سواءً تلك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، فإنّ هناك عنصرًا لافتًا للنظر على نحوٍ خاصّ، وهو أنّ الاختلافات شائعة، ويجري تجاوزها باستمرار، لكنّها نادرًا ما تُحلّ رسميًا وبصورةٍ كاملة

يُعدُّ الاقتصاد هو الجهة التي تحقّقت فيها معظم إنجازات مجلس التعاون الخليجي المُتعلّقة بالتكامل في الماضي. فبدايةً من إنشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، واتحاد خليجي للموانئ، واتحاد خليجي لغرف التجارة والصناعة في السبعينيات، ثمّ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١، وإعلان قيام الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٢، و طرح السوق المشتركة عام ٢٠٠٨، فإن التكامل الاقتصادي يعتمد على مجموعةٍ من الأدوات في المنطقة. [25] وعلى مرّ السنوات، ونظرًا لتشارك الدول الست نماذجٍ سياسية-اقتصادية متشابهة وفريدة، وبالرغم من الاختلافات الكبيرة بينها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ظهر تنسيق السياسات الاقتصادية باعتباره مبدأً توجيهيًا. [26] لكن يمكن القول إنّ الاتفاقات الرسمية تبالغ في تقدير مستوى التكامل الواقعي، الذي تعوقه صعوبة تحقيق التكامل بين دولٍ ريعية. [27] ففي حين زادت حصّة التجارة البينية الخليجية من إجمالي تجارة مجلس التعاون الخليجي بأكثر من الضعف منذ تأسيس المنظمة، ما زال مجلس التعاون مُتخلّفًا بدرجة كبيرة عن التكتلات التجارية الأشد رسوخًا. [28] ففي الواقع، تشير التقديرات إلى أنّ التجارة البينية داخل مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس الماضية شكّلت ما بين ١٥-١٩٪ من إجمالي تجارة المجلس، مع وجود حصّة ثابتة من تجارة الطاقة تجري بانتظامٍ مع أسواق خارج المنطقة. [29] وهناك دينامية شبيهة فيما يتعلّق بالاستثمار الأجنبي المباشر البيني. [30] والأمر الأهمُّ هو أنّ التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي قد وُفّر في الواقع سياقًا تمكينيًا لحملة الحصار التي بدأت في عام ٢٠١٧؛ إذ تسبّب في تعظيم آثار إغلاق الدول الأربع حدودها أمام نقل البضائع ورؤوس الأموال والمواطنين مع قطر. بعبارةٍ أخرى، أتى هذا التكامل الاقتصادي بنتائج عكسية.

وفيما يتعلّق بالأمن والدفاع، تسارع التعاون والتكامل على مستوى مجلس التعاون الخليجي تاريخيًا حين واجهت كلّ دولة على حدة تهديداتٍ مشتركة شديدة، ثمّ سرعان ما يُصبح هذا التكامل موضع تشكيكٍ لاحقًا بعد تراجع التهديدات. ولم يُسر إلى التعاون الأمني والدفاعي في النظام الأساسي المؤسّس لمجلس التعاون الخليجي، وكانت هناك خلافاتٌ بشأن التوصل إلى صيغةٍ مشتركة في هذين المجالين منذ نشأة المنظمة. [31] وأظهرت القوة العسكرية الجماعية المُسمّاة «قوات درع الجزيرة»، التي تأسست عام ١٩٨٤، عجزًا في عام ١٩٩٠، حين لم يتمكّن

وعلى مرّ السنوات، ونظرًا لتشارك الدول السُّ نماذج سياسية-اقتصادية متشابهة وفريدة، وبالرغم من الاختلافات الكبيرة بينها في مؤشرات الاقتصاد الكلي، فقد ظهر تنسيق السياسات الاقتصادية باعتباره مبدأ توجيهيًا

من دحر قوات صدام حسين من الكويت إلا التحالف الدولي الذي تشكّل تحت قيادة الولايات المتحدة. [32] وأدّت سنوات من الاعتراضات - التي تزامنت مع استقراء إقليميّ نسبي - إلى تهميش قضية التكامل الدفاعي. وحين ثارت مخاوف أمنية مُلحّة مجددًا نتيجة الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣ وانتخاب محمود أحمددي نجاد رئيسًا لإيران في انتخابات عام ٢٠٠٥، الذي كان منتميًا من قبل إلى الحرس الثوري الإيراني - قدّمت السعودية مقترحًا جديدًا يدعو إلى تبني مبدأ «قيادة مركزية وقوات لامركزية». [33] وفي غضون ذلك، كانت الدول الأعضاء قد توصلت عام ٢٠٠٠ إلى اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك التي تستند إلى مبدأ أنّ أيّ اعتداء على أيّ من الدول الأعضاء يُعدّ اعتداءً على كافة دول مجلس التعاون الخليجي، طارحًا بذلك إلزام تقديم المساعدة العسكرية لبعضها البعض. [34] لكنّ اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك لم تُفعّل لأول مرة إلا في عام ٢٠١١، في وجه التهديدات التي انبثقت عن الانتفاضات العربية. ففي مارس/أذار من عام ٢٠١١، دخلت قوات من السعودية والإمارات، بدعمٍ بحريّ محدود من الكويت، البحرين بناءً على طلب ملك البحرين، تحت مظلة قوات درع الجزيرة لإخماد الاضطرابات التي كانت تتحدّى استقرار الأسرة الملكية. ويزعم أنّ قطر وسلطنة عُمان لم تُرسلا سوى وفدٍ رمزيّ من المستشارين. وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٢، وقّعت الحكومات السُّ اتفاقًا للأمن الداخلي الخليجي، يُمكن كلّ دولة خليجية من اتخاذ إجراءات قانونية - استنادًا إلى تشريعاتها الخاصة - ضد المواطنين والمقيمين والمجموعات المُنظمة المرتبطة بالجريمة أو الإرهاب أو المعارضة السياسية في أيّ دولة خليجية أخرى. [35] طُرح مثل هذا الاتفاق لأول مرة عام ١٩٨٢، وأعيدت مناقشته عام ١٩٩٤، حين لم تكن تدعمه إلا السعودية والبحرين وعُمان، ووقّعته رسميًا بعد ذلك الإمارات وقطر، ثمّ أخيرًا وقّعته الكويت عام ٢٠١٢. وكانت الحكومة الكويتية مترددةً بصفةٍ خاصة للتوقيع على الاتفاق بسبب المعارضة البرلمانية الكبيرة، التي احتجّت مجددًا بمسألة السيادة. [36] والواقع أنّ السنوات التالية بعد عام ٢٠١١ شهدت زخمًا للتعاون والتنسيق. لكن يبدو أنّ هذا الزخم اقتصر على القضايا الشُرطية، ومكافحة التمرد، ومكافحة الإرهاب على مستوى الدول، بدلًا من تهديد الطريق أمام الوحدة التامة في وجه التهديدات. وفي الحقيقة، حين أعلن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١١ أنّ الوقت قد حان لانتقال دول مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد ضمن كيان واحد، حظي المقترح بدعم البحرين، لكنّه قُويل باستجابةٍ فاترة من الدول الأخرى، التي تعهّدت بتأجيله. [37] وحين قرّرت السعودية في عام ٢٠١٣ مناقشة الموضوع مجددًا، رفضت عُمان رسميًا وعلائيّة المشاركة في الاتحاد المحتمل، ما تسبّب عمليًا في أفول الفكرة، الأمر الذي بعث على ارتياح الكثير من دول مجلس التعاون الأخرى كذلك. [38]

وبالنظر إلى الوراء، وفي ضوء التفتّت القويّ الذي خلقته أزمة ٢٠١٧ في مجلس التعاون الخليجي، فقد تبدو فكرة إقامة اتحادٍ خليجيّ شبه خيالية. ففي حين أنّ الإمارات والسعودية تدفعان بقوة باتجاه سياسيّ حازم واستباقيّ جديد، وتضمّنان معهما في ذلك البحرين، ما زالت استراتيجية إجبار قطر على العودة إلى التماشي مع موقفهما لم تتحقّق حتى الآن، فيما تراقب الكويت وعُمان بحذرٍ المسار الجديد وتُفكّران بهدوء في تأمين خياراتهما للحفاظ على السيادة والاستقرار. [39] وتُظهر الأحداث المعاصرة كيف باتت العلاقات داخل مجلس التعاون الخليجي، بالرغم من الروابط القوية القائمة بين تلك الدول - هسّةً في السياقات التي تؤدي فيها الاختلافات على المستوى المحلي لتقويض المنطق التأسيسي للمجلس، ألا وهو التصوّر المشترك للتهديدات المشتركة. وفي سيناريو ما بعد عام 2011، باتت مثل هذه الاختلافات كبيرةً. وفي الواقع، وفي ضوء قضية الحفاظ على السيادة القائمة منذ أمدٍ طويل، يُتوقّع أن تصبح الاختلافات السياسية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي أكثر هيمنةً في المستقبل القريب، ما سيُهمّد الطريق أمام إقامة علاقاتٍ داخلية وخارجية متعدّدة المستويات في منطقةٍ أكثر تفتّتًا. وبينما ما زال مجلس التعاون ساحةً قيّمة تسمح بالحوار والتنسيق على مستوى الخليج العربي، فإنّ هذه الديناميات قد تُقيد المجلس تمامًا ليصبح مجرد منظمة تُنسّق البيروقراطية المتعلقة بمشروعاتٍ غير مثيرة للجدل وأقل عددًا على نحوٍ متزايد، على الأقل على المدى القصير.

المراجع

- [1] Priess, David. يُقدِّم الكاتب ديفيد برييس شرحًا لتأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى جانب عدَّة نقاطٍ أخرى في كتابه "Balance-of-threat theory and the genesis of the Gulf Cooperation Council: An interpretative case study" Security Studies 5.4 (1996):143-171.
- [2] Partrick, Neil. "The GCC: Gulf state integration or leadership cooperation?" Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States research papers, 19/ 2011. The London School of Economics and Political Science, London, UK.
- [3] Fawcett, Louise. "Alliances, Cooperation and Regionalism in the Middle East", in Louise Fawcett, ed., International Relations of the Middle East (Oxford: Oxford University Press, 2009, Second Edition),196.
- [4] Schofield, Richard. Territorial foundations of the Gulf states. (London: Routledge, 2016).
- [5] Martini, Jeffrey, et al. The Outlook for Arab Gulf Cooperation (Rand Corporation, 2016), 9.
- [6] المرجع السابق، ص ١٠
- [7] Diwan, Kristin. "Mohammed bin Salman's Short Visit to Kuwait" Arab Gulf States Institute in Washington, 3 October 2018.
- [8] Basher, Syed. "Regional initiative in the Gulf Arab States: the search for a common currency." International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management 8.2 (2015): 185-202.
- [9] Saadi. Dania, "Four GCC states need more time on VAT, IMF official says", The National, 17 February 2018.
- [10] Peterson, J. E. "Sovereignty and Boundaries in the Gulf States: Settling the Peripheries." in Mehran Kamrava (ed.) International Politics of the Persian Gulf (New York: Syracuse University Press, 2011), 21.
- [11] Nonneman, Gerd. "Determinants and Patterns of Saudi Foreign Policy: 'Omnibalancing' and 'Relative Autonomy' in Multiple Environments," in Paul Aarts and Gerd Nonneman, eds., Saudi Arabia in the Balance: Political Economy, Society, Foreign Affairs (New York: New York University Press), 2005, 315-351.
- [12] Roberts, David and Bianco, Cinzia. "Great Britain – Gulf relations: ties that bind?" in Jonathan Fulton, Li-Chen Sim External Powers and the Gulf Monarchies (London: Routledge, 2018).
- [13] Gresh, Geoffrey F. Gulf Security and the US Military: Regime Survival and the Politics of Basing.(Stanford University Press, 2015).
- [14] مقابلات أجرتها الكاتبة
- [15] لمزيد من المعلومات، يُمكن الاطلاع على: "The Qatar Crisis", Brief 31, Project on Middle East Political Science (POMEPS), October 2017.
- [16] Black, Ian. "Arab states withdraw ambassadors from Qatar in protest at 'interference'", The Guardian, 5 March 2014.
- [17] The two documents, the 2013 and 2014 Riyadh Agreement were leaked to the press in July 2017. The CNN, which originally obtained the documents, has provided both the original Arabic versions and English translations at <http://i2.cdn.turner.com/cnn/2017/images/07/10/translation.of.agreementsupdated.pdf>
- [18] المرجع السابق
- [19] المرجع السابق
- [20] "Examining Qatar-Saudi Relations," RUSI Newsbrief 32, no. 2 (March 2012).
- [21] مقابلات أجرتها الكاتبة
- [22] Sherwood, Leah. "Understanding Oman's Foreign Policy" in Foreign Policy Trends in the GCC States, Gulf Affairs, Oxford Gulf and Arabian Peninsula Studies Forum (OxGAPS), Autumn 2017.
- [23] Legrenzi, Matteo. The GCC and the international relations of the Gulf: Diplomacy, security and economic coordination in a changing Middle East. Vol. 44. (IB Tauris, 2015).
- [24] Gause III, F. Gregory. "Understanding the Gulf states." Democracy, 36 (2015): 29.
- [25] Legrenzi. The GCC and the international relations of the Gulf.
- [26] Ulrichsen, Kristian. "The GCC States and the Shifting Balance of Global Power." Occasional Paper No. 6/2010, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar.
- [27] Hertog, Steffen. The Outlook for Arab Gulf Cooperation, 19-29.
- [28] Steffen Hertog, "GCC Economic Integration: Focus on Nitty-Gritty of Convergence Rather Than High Profile Projects", Gulf Research Center, September 2014.

[29] Martini et al. The Outlook for Arab Gulf Cooperation, 21.

[30] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Trade and Development Board: Investment, Enterprise and Development Commission, "Regional Integration and Foreign Direct Investment in Developing and Transition Economies, United Nations, 3 December 2012.

[31] <http://www.gcc-sg.org/> للاطلاع على الميثاق الأصلي، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس التعاون الخليجي من هنا [31] وللإطلاع على مجموعة من تصريحات النخب الحاكمة، انظر المصدر التالي:

cfr. J.E. Peterson, "The GCC and Regional Security," in John A. Sandwick, ed., The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World (Boulder, CO: Westview Press, 1986), 171-173.

[32] Koch, Christian. "The GCC as a Regional Security Organization." International Reports, Konrad-Adenauer-Stiftung, 11/2010.

[33] عُرض هذا المقترح في ديسمبر/كانون الأول من عام 2006،

Cfr. Koch. "The GCC as a Regional Security Organization".

[34] Osman, Mohammed. "GCC approves joint defence proposal", Gulf News, 1 January 2001.

[35] لم يُنشر الميثاق لكن تفاصيله سُرّبت عبر الصحافة المحلية، انظر على سبيل المثال:

"GCC Security Pact: Kuwait holding back," Al Akhbar, 6 March 2015.

[36] المرجع السابق

[37] Toumi, Habib. "Gulf union is inevitable: Saudi Prince Turki Al Faisal." Gulf News, issue 8/2013.

[38] مقابلات أجرتها الكاتبة

[39] Bianco Cinzia and Stansfield Gareth; "The intra-GCC crises: mapping GCC fragmentation after 2011", International Affairs, Volume 94, Issue 3, 1 May 2018, p. 613-635, <https://doi.org/10.1093/ia/iiy025>



عن المؤلف

سينزيا بيانكو: مُحلِّلة أولى لدى مركز تحليلات دول الخليج.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعيّة، والازدهار الاقتصاديّ لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العامّ، وتعزيز مُثل المشاركة الديمقراطيّة، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعيّة

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق

ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum